الباب الثانى

فى

القيمـــــــة

الفصـــل الخامس

نظرية القيمة

مقدمـــــة :

إن دراسة نظرية القيمة تدعونا إلى التساؤل عن أسباب هذه الدراسة، هل أن الذين قاموا بدراستها قاموا بها لمجرد الدراسة فكانت نظريات علمية جافة ، أم أن المشاكل التى كانت سائدة فى عصرهم هى التى دفعتهم إلى هذه الدراسة فكانت نظريات حية ناشئة من طبيعة البيئة التى يعيشون فيها. لاشك أن الجانب الثانى هو الجانب الأرجح فى هذا المجال ، إذ أنه كما قيل أن الحاجة أم الاختراع كذلك ادى تشابك النظام الاقتصادى القائم وظهور التبادل وتوسع النظام الرأسمالى إلى البحث عن وسيلة يمكن بها تحديد أثمان السلع لإمكان المبادلة. ومن هنا كان من الضرورى البحث عن وسيلة لتقرير قيم الأشياء ، ولهذا فليس هناك جناح إذا ما قلنا أن التفكير فى هذه النظريات جاء وليد الظروف التى عاش فيها هؤلاء الاقتصاديون المفكرون بل أن الظروف نفسها هى التى أدت إلى التسلسل فى التفكير حيث بدأوا بنسبة القيمة إلى العمل ثم إلى المنفعة ... وهكذا.

وهذا التسلسل يصور لنا عجز التفكير الأول ولكن بالمتابعة والبحث تمكن الباحثون من الوصول إلى حل المشكلة ، ولذلك فإن أول فكرة تتبادر إلى الذهن فى الظروف السابقة هى جعل العمل كأساس لتقدير قيم الأشياء ومن ثم فقد كانت نظرية العمل هى أولى النظريات التى تفسر بها قيم الأشياء فى تسلسل التفكير الاقتصادى.

كما أن العجز فى التفكير الأول يصور لنا كيف استطاع ماركس أن ينفذ من خلال الثغرات التى تركها المفكرون الأول لهدم النظام الرأسمالى الذى قام عليه هذا التفكير.

١ - نظرية العمل :

تتقرر القيمة حسب هذه النظرية على أساس ما أنفق فى إنتاج السلعة من عمل. فالقيمة الطبيعية للسلعة تتوقف على مقدار ما بذل فيها من جهد أو عمل أثناء إنتاجها ومعنى هذا أن السلعة التى ينفق فى انتاجها ساعتان من العمل تساوى فى قيمتها ضعف قيمة السلعه التى انفق فى انتاجها ساعة واحدة من العمل.

والسبب فى نسبة القيمة إلى العمل هو حاجة اصحاب هذه النظرية الى مقياس عام غير قابل للتغير تقاس به السلع. فالنقود لا تصلح فى نظرهم لأن تستخدم كمقياس عام ، فى حد ذاتها فى تغير مستمر ، ومن ثم لا يمكن استخدام مقياس هو نفسه فى حاجة إلى مقياس لاستعماله كأداة لتقرير قيم الأشياء المختلفة.

وقد أعطى أصحاب هذه النظرية أهمية بالغة للسلع الرأسمالية إلا أنهم اعتبروا هذا النوع من السلع بمثابة عمل متبلور جاء نتيجة لجهود ماضية.

وتنسب هذه النظرية إلى دافيد ريكاردو [1] وإن كانت نسبتها إلى ماركس أصح إذ أن دافيد ريكاردو حاول أن يتبرأ منها فى رد له على مالتس إذ قال " يبدو أن مالتس يعتقد أن من مبادئ القيمة أن تعادل نفقة الإنتاج. وهذا صحيح إذ كان يعنى بها نفقات الإنتاج بما فى ذلك الربح [2] " وهذا يؤكد تراجع ريكاردو عن نظرية العمل ، لأنه شتان بين القول بأن العمل هو السبب الوحيد للقيمة والقول بأنها تتوقف على الإنتاج بما فى ذلك الربح.

ومع ذلك فلم يكن ريكاردو أول من فكر فى نسبة القيمة إلى العمل ، بل إننا نجد جذوراً لمثل هذا التفكير فى كتابات آدم سميث وغيره من الكتاب السابقين على ريكاردو.

وأكثر من ذلك فقد اعترف ريكاردو فى خطاب وجهه إلى ماكلوش Mc Cultoch أن القيمة تتوقف على عاملين :

١ - مقدار العمل المبذول فى إنتاج السلعة.

٢ - الوقت اللازم لإعداد السلعة للعرض فى السوق.

ولكن مع كل ذلك فإن الفضل فى بزوغ هذه النظرية يرجع بلا شك إلى ريكاردو إذ أنه استطاع أن يبسطها باستبعاد ريع الأرض من تكاليف الإنتاج من ناحية وباعتباره رأس المال عملاً مدخراً من ناحية أخرى إذ يقول " إنى أعتبر العمل مصدر القيمة ، وأعتبر مقاديره النسبية مقاييس للقيم التى تتمتع بها السلع المختلفة.

---

[1] الدكتور محمد مظلوم حمدى ، مبادئ الاقتصاد التحليلى، الإسكندرية ، الطبعة الثانية ١٩٥٠ ص ١٥ .

[2] Leo Rogin, the Meaning nd Validity of Economic Theory New York. P. 391

ولكنه كان يشترط لكى يكون العمل أساس لتقدير القيمة أن تكون السلعة نادرة ، وأن تكون المنافسة كاملة. والخلاف بينه وبين آدم سميث أنه بينما يعتبر آدم سميث أن الأرض ورأس المال يشتركان مع العمل فى تحديد قيمة الأشياء يستبعد ريكاردو الأرض ورأس المال ويجعل العمل وحده أساسا لقيم السلع فى التبادل ، مبررا ذلك بقوله أن الريع لا يكون الثمن إنما هو نتيجة لوجود هذا الثمن. أما فيما يتعلق برأس المال فلم يكن يرى فيه عاملاً مستقلاً عن العمل لأنه كان يراه عاملا متجمعا تكون على مر الزمن [1].

وقد تناسى كارل ماركس ما أوضحه ريكاردو واتخذ من الثغرة التى تركها سلاحا يهاجم به الرأسمالية ، وكأنه أراد بذلك أن يحارب العدو بسلاحه ، فالنظرية تقول. أن العمل وحده هو أساس تقرير القيمة ، ويقول ماركس أنه طالما أن العمل وحده هو الذى يخلق القيمة ، فإن حصول طبقة الرأسماليين على الفرق بين القيمة السوقية للسلعة ، وما يدفع للعمال من أجر فى إنتاجها إنما هو بمثابة استغلال لهذه الطبقة لفئة العمال ، والفرق بين الناتج الحقيقى للعمل ، وبين الأجور التى تعطى عن هذا العمل هو فائض القيمة ، يحصل عليه الرأسماليون على شكل فوائد وأرباح وريع بدون مقابل. فهم لا يحصلون على هذا الفائض فى مقابل خدمات ، وإنما لمجرد الصدفة التى جعلتهم يملكون دون غيرهم عوامل الإنتاج الأخرى.

على أنه يجب ألا يفهم من ذلك أن ماركس أهمل المنفعة ، ولكنه رفض الأخذ بفكرة المنفعة كأساس للقيمة لأنها فى اعتباره عامل متغير ، وهو فى هذا سلك مسلك آدم سميث فى تركه للمنفعة.

نقد نظرية العمل :

إلى هنا تبدو هذه النظرية منطقية إلى حد ما ، ولكنها على بساطتها فى التركيب ووجاهتها من الناحية النظرية فإن هذا التفكير فى تحديد قيمة سلعة من السلع يجعلنا نتساءل عن ماهية الساعة المبذولة من العمل.

فهل لو أنفق عامل ساعتين فى إعداد أى إطار (برواز) للصور تكون قيمته أربعة أمثال الصورة التى رسمها فنان موهوب لم يستغرق رسمه للصورة الموضوعة داخل هذا الإطار إلا نصف ساعة. إن معنى ذلك أننا نجعل الدقائق

---

[1] الدكتور مصطفى كمال فايد ، أصول المذاهب الاقتصادية بين التجاريين والتوجيه ، القاهرة ، دار الفكر العربى ص ١٠٤ - ١٠٥ .

الزمنية هى معيار للقيمة دون النظر إلى اليد الصانعة ، وما إذا كانت ماهرة او يدوية . لا شك أن هذه النظرية للقيمة وإن كانت تبدو سطحية بالنسبة لنا الآن ، فإنها كانت ذات قيمة فى وقت ابتكارها فى القرن الثامن عشر ، وقت أن كانت تسود نظريات الطبيعيين . على أن النقد الذى وجه إليها سرعان ما جعل هذه النظرية تأخذ شكلاً آخر فى تطور التفكير فى نظرية القيمة .

وقد فتح هذا التفكير فى تحديد قيمة الأشياء بمقدار العمل المبذول فى إنتاجها مجالات للنقد يمكن تلخيصه فيما يلى :

١ - إذا أمكننا أن نعتبر أن دقائق الزمن متساوية فإن الموارد التى تستخدم فى إنتاج السلع ليست متوافرة بالقدر المتساوى الذى يجعل قيمتها متساوية فالموارد الإنتاجية نادرة . وهذه الندرة نسبية ، ومن مقتضاها أن يحتاج الحصول عليها إلى مجهود أكبر ويمكن أن ننظر إليها لو بسطنا الأمور إلى أكبر حد ممكن من ناحية الزمن إلى ساعات إضافية ، وفى هذه الحالة يجب ألا ننظر إلى العمل النهائى وإنما إلى سلسلة الأعمال التى بذلت فى إنتاج الموارد الأولية ، ثم فى تصنيع هذه الموارد ، وهذا يجعل بالتالى عدد الساعات المطلقة فى سلعة ما أكبر من سلعة أخرى حتى ولو كان هذا العامل قد بذل فى إنتاج السلعة الأولى ساعات أقل مما بذله فى إنتاج السلعة الثانية .

٢ - ثم أن الحصول على هذه الموارد ليس من السهولة بمكان ، فبعض السلع يحتاج إلى عدد أكبر من الساعات ومع ذلك فإنها لا تحظى بالتقدير الذى تحظى به سلعة أخرى لم يستغرق إنتاجها إلا عدد ضئيل من الساعات . بالقياس إلى ما استخدم فى إنتاج السلعة الأولى مما يجعل قيمة السلعة الثانية أكبر من قيمة السلعة الأولى .

٣ - وتقابلنا مشكلة أخرى وهى أن بعض التحف النادرة التى صنعها قدماء المصريين أو بعض اللوحات التى رسمها رسامون مشهورين لها قيمة أكبر من تحفة مشابهة صنعها عمال معاصرون ، أو لوحة مشابهة رسمها رسام مغمور حتى لو أخذت وقتاً وجهداً أكثر مما أخذته اللوحة أو التحفة القديمة .

وحتى لو قيل فى تبرير عدم صحة هذا الأساس فى التقدير أن هذه النظرة ليست نظرة صحيحة ، وإنما هى نظرة سطحية مردها الآثار النفسية والتفكير السيكولوجى السائد الذى يدفع بالإنسان إلى الجرى وراء الشهرة ووراء الأسماء

الرنانة ، فإن هذه قاصرة عن استيعاب كل الاسباب والعوامل التى تخلق القيمة . اذ أن اللوحة القديمة ما زالت للأن . وبالرغم من التقدم العلمى والفنى تحظى بقيمة أعلى .

ومع ذلك فهناك أنواع متعددة من السلع ، كما أن هناك كفايات متعددة أيضا فما هو القول بالنسبة لشخص يصنع سلعة ، ويستغرق فى إعدادها ساعة واحدة من الزمن وتباع هذه السلعة فى السوق بقيمة أكبر من سلعة أخرى يصنعها نفس الشخص ويستغرق فى إعدادها أربع ساعات .

فلو أخذنا بمبدأ العمل المبذول فى إنتاجها فإن المنطق كان يقضى بأن يكون ثمن السلعة الأولى ربع ثمن السلعة الثانية .

وكذلك يمكن أن نقول أنه إذا دخل طالبان الامتحان وكان الزمن المقرر ثلاث ساعات وأجاب أحدهم على الأسئلة إجابات صحيحة فى نصف الوقت بينما جلس الثانى طوال الوقت ولم يجب إجابات صحيحة فإن منطق النظرية يقوم بأن الدرجة التى يحصل عليها الأول نصف الدرجة التى يحصل عليها الثانى ، وهذا ليس عدلاً وغير جائز عقلاً .

٤ - لو سلمنا بصحة هذه النظرية ، فإن ذلك يوقعنا فى مشكلة وهى كيفية إمكان المقارنة بين وحدات العمل المختلفة . فيكف يمكن مثلاً مقارنة ساعة من عمل الطبيب مع ساعة أخرى من ساعات العمل لمهندس أو عامل .

حقيقة أن أنصار هذه النظرية قد تحدثوا عن وقت العمل ، وعن العمل غير الماهر ، ولكنهم اتخذوا العمل الإنسانى البسيط كمقياس للقيمة على أساس أنه العمل الاجتماعى الضرورى ولكنهم لم يشرحوا لماذا تقوم ساعة عمل الطبيب أو المهندس أو العامل الماهر بعدد معين ما بساعتين من ساعات عامل آخر . وإذا قلنا أن الأهمية الاقتصادية للعامل الأول هى ضعف الأهمية الاقتصادية للعامل الثانى ، فإن هذا يكون عوداً إلى فكرة المنفعة التى رفض أن يأخذ بها كارل ماركس نفسه .

٥ - إذا نظرنا إلى هذه النظرية نظرة موضوعية من ناحية التحليل الاقتصادى نجد أن تهمل تأثير الطلب ولم تأخذ بكل جانب العرض . فمن ناحية اللب تركز هذه النظرية على العلاقة بين العمل والقيمة . ولا تجد ثمة علاقة بين المنفعة والقيمة ، والسبب فى ذلك أن هذه النظرية أرادت أن تتحاشى الاصطدام بلغز

القيمة الذى يكمن فى إرتفاع القيمة الاستبدالية للسع ذات المنفعة القليلة كالماس ، وهبوط القيمة الاستبدالية للسع ذات النفع الكبير كالماء.

ومن ناحية العمل فإنها وإن كانت قد أخذت بفكرة العمل ، فإنها لم تاخذ فى الاعتبار العناصر الأخرى التى تتكون منها العملية الإنتاجية وبذلك تكون قد أعطت تفسيراً جزئياً للعرض كمؤثر للقيمة ، وهذا لا يعتبر شرحاً وافياً ، لأنها اقتصرت على جانب العلم فقط.

٦ - ثم أن النظرية لا تفسر لنا بوضعها الراهن التغيرات التى تطرأ على قيم الأشياء بعد إتمام صنعها ، فمثلاً قد ينتهى العمل من بناء منزل ما ثم تحدث تحسينات بفتح طرق أو إقامة ميادين أو مصانع بجوار هذا المنزل فترتفع قيمته بالرغم من أن نفقة العمل لم تتغير.

ومن هنا يمكن أن نقول أن هذه النظرية باستنادها إلى العمل لم تهمل الطلب وحده بل وجانباً من العرض كذلك وركزت على العمل فقط فى حين أن العمل وحده ليس هو الذى يخلق القيمة.

٢ - فائض القيمة :

تناول كارل ماركس نظرية العمل وحاول أن ينفخ فيها وجعلها الأساس الذى ينفذ منه إلى تقويض النظام الرأسمالى ، فقال إن العمل ليس هو الذى يقرر القيمة فحسب بل هو المادة التى تتكرها القيمة منها. إلا أنه وهو يجعل العمل كأساس لتقرير القيمة لا يتردد فى الاعتراف بما للمنفعة من أثر فى تقرير القيمة وخاصة فيما يتصل بالقيمة الاستعمالية ، لذلك يستدرك فيقول إن المنفعة تقصر عن تفسير أو تحديد القيمة التبادلية ، لأن طبيعة التبادل تقضى وجود شىء مشترك متجانس بين السلعتين المتبادلتين ، وإذا أمكن وجود ما تختلف عن منفعة سلعة أخرى ، وحتى بالنسبة للشخص الواحد فإننا نجد اختلافاً فى المنفعة بالنسبة للسلعة الواحدة يختلف باختلاف الوقات. ومن هنا يجىء التبادل. ولكن ثمة شىء مشترك ومتجانس فى نفس الوقت لا خلاف عليه ، هو كمية العمل المبذول فى إنتاج السلعة.

ويستطرد ماركس قائلاً إن القيمة التى تمثلها السلعة ليست إلا عملاً مدخر وبقدر ما تحويه السلعة من كمية العمل الاجتماعى تكون قيمتها. ويقصد ماركس بالعمل الاجتماعى ساعات العمل التى يقضيها عامل متوسط المهارة فى إنتاج سلعة

ما ويعمل فى ظروف انتاجيه و اجتماعية متوسطة. اى انه يأخذ بالوسط الحسابى العام لعدد ساعات العمل التى يتدل فى انتاج سلعة ما لعامل متوسط المهارة من طبقه اجتماعية متوسطة لتقرير قيمه السلعة.

ومما تجب ملاحظته أن ماركس يختلف عن رودبرتس فى أنه يعتبر العمل العقلى كالعمل اليدوى كلاهما ينتج القيمة ، ومن ثم فيجب حساب عمل المنظم ضمن تكاليف الإنتاج [1].

ويقول ماركس بما أن العامل هو الذى ينتج القيمة فإنه يكون بذلك الشخص الذى أسهم إسهاماً إيجابياً فى وجودها ، ومن ثم فإنه يكون له الحق فى ملكية ما ينتج بقدر إسهامه فى هذا الإنتاج ، وعلى هذا فإن قيمته (أى أجره) يجب أن تتعادل مع قيمة السلعة المنتجة ، ولكن الذى يحدث أنه وفقاً للنظام الرأسمالى يتحدد الأجر سلفاً ويقوم تعاقد بين العامل وصاحب العمل يحصل العامل بمقتضاه على أجره ولا تكون له علاقة بالسلعة التى ينتجها. ونظراً لظروف المنافسة وإزدياد عرض العمل ، يتقاضى العامل أجراً يكاد يصل إلى حد الكفاف وهو القدر الذى يكفى لأود حياته هو وأسرته فقط ، فى حين أن السلعة عندما تباع يتوقف ثمنها على ظروف العرض والطلب. ولكن نظراً لأن الرأسمالى يتعاقد مقدما مع العامل وطالما أنه سيد الموقف فإن عقد العمل دائما ما يكون فى صالحه ، أى أنه إذا كان إنتاج السلع الضرورية اللازمة لبقاء العامل حياً لعيش عيشة الكفاف يتراوح بين ٥ و ٦ ساعات فى اليوم يعطيه أجراً بقدر هذه الساعات ويجعله يشتغل فى اليوم ما يتراوح بين ١٠ أو ١٢ ساعة. وقد إعتبر ماركس هذا الفرق استغلالاً ووجد الفرصة سانحة لمهاجمة النظام الرأسمالى عن طريق وصفه بالاستغلال فقال أن العامل يعمل فى اليوم ١٢ ساعة ولا يحصل إلا على أجر ٦ ساعات ، فأين مصير الست ساعات الباقية؟ إن الست ساعات الباقية يحصل عليها الرأسمالى بما له من نفوذ ، إذن فهو مستغل. وقد سمى ماركس الفرق بين كمية العمل الاجتماعى اللازم لإبقاء العامل حياً ليعيش عيشة الكفاف وبين كمية العمل الاجتماعى الذى تتقرر على أساسه القيمة " بفائض القيمة " Surplus of Value وكان ماركس يرى الرأسمالى يحصل على هذا الفائض تحت ستار الفائدة أو الربح وبسبب احتكاره لأدوات الإنتاج. ومن ثم فمن الضرورى أن يعود هذا الفائض للعمال لأن أصحاب رؤوس الأموال انما

---

[1] الدكتور مصطفى كمال فايد - المرجع السابق.

يحصلون عليه بدون وجه حق ففائض القيمة إذن من حق العمال ومن ثم يجب أن يعود إليهم هذا الحق.

٣ - لغز القيمة :

أشرنا فى معرض الكلام عن نظرية العمل إلى كلمة لغز القيمة فما هو أصل هذه الكلمة؟

فكر الرائد الاقتصادى الأول آدم سميث فى كيفية تقرير القيمة. وما إذا كانت تتقرر قيمة السلعة بمنفعتها أو بنفقات إنتاجها. وقد بدا له هذا الأمر غامضاً عندما وجد الماء وهو ذو نفع كبير أقل فى القيمة من الماس وهو ذو نفع قليل بالنسبة للإنسان ، وإزاء هذه الحيرة رأى آدم سميث أن يميز بين قيمة السلعة فى الاستعمال Value in use وبين قيمتها فى الاستبدال Value in exchange .

فالقيمة الاستعمالية فى نظر آدم سميث تعنى المنفعة الكلية للسلعة ، فى حين أن القيمة التبادلية تعبر عن القوة الشرائية للسلعة.

وقد أراد آدم سميث بهذا التمييز بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية أن يخرج من المأزق الذى وضع نفسه فيه ، والذى سمى بلغز القيمة Paradox of Value .

٤ - نظرية نفقة الإنتاج :

كانت الانتقادات التى وجهت إلى نظرية العمل سبباً فى تفكير بعض الاقتصاديين أمثال جون ستيوارت ميل فى البحث على أساس آخر للقيمة. وقد انتهت النظرية الجديدة (وإن كانت فى حقيقتها ليست إلا امتداد لنظرية العمل) إلى أن قيمة السلعة تتحدد فى الفترة الطويلة. وفى حالة المنافسة الكاملة - أى فى غيبة الاحتكار - على أساس النفقة التى تنفق على جميع عوامل الإنتاج.

ومعنى هذا أن النظرية قد انتهت إلى أن العبرة ليست بعدد الساعات. أو الجهد المبذول فى العمل مجرداً عن أى شىء آخر ، وإنما النظرية تعتبر صحيحة إذا نظرنا إليها وأخذنا فى الاعتبار العناصر التى تكون الإنتاج وما أنفق عليها.

وهذا التعديل فى نظرية العمل يهذب كثيراً من الاعتراضات التى وجهت إليها ويجعل هذه النظرية - فى نظر أصحابها - وفى ظل المنافسة الكاملة مقبولة

من ناحية الأساس الاقتصادى ، إذ أنه طالما أن حرية الدخول أو الخروج فى النشاط الاقتصادى مكفولة ، فإن حصول الموجودين فى السوق على أرباح أكبر من الأرباح العادية سيستهوى المنافسين إلى الدخول فى السوق لمشاطرة الأرباح الكبيرة غير أن هذا فى حد ذاته سيعمل على زيادة العرض ، فينخفض الثمن مما يؤدى إلى هبوط الأرباح الطائلة إلى مستوى الأرباح العادية. وبالعكس فإن وجود خسارة ما من شأنه أن يعمل على إخراج المنتجين دون الحديين. فيقل العرض وبالتالى يعود الثمن إلى الارتفاع.

وعلى هذا الأساس يخيل للمرء أن هذه النظرية تعتبر صحيحة من وجهة النظر هذه لأنها تذكر أن الثمن سيتساوى فى النهاية مع نفقة الإنتاج. أى أن قيمة الشىء تتحدد فى النهاية مع نفقة الإنتاج ، فكأن هذه النظرية ما هى إلا امتداد لنظرية العمل ذلك لأنهم اعتبروا رأس المال عمل مدخر.

وقد قسم جو ستيوارت ميل السلع المنتجة إلى ثلاث أقسام :

١- السلع النادرة جداً ، وهى السلع التى يكون عرضها محدوداً جداً.

٢- السلع التى يمكن زيادة إنتاجها بنفقة موحدة.

٣- السلع الزراعية وهى التى يمكن زيادة الإنتاج فيها ولكن بنفقات متزايدة.

وقد ناقش ميل تقرر القيمة على أساس هذا التقسيم ، فقال أن السلع التى تندرج تحت القسم الأول بالنظر إلى أن عرضها محدوداً جداً ، فإن قيمتها تتقرر على أساس العرض ، ولكن هذه السلع لا تكون إلا نسبة ضئيلة من الإنتاج الكلى ومن ثم يمكن إهمالها من النظرية نظراً لكونها حالة شاذة. كأنما أراد ميل أن يتخلص من المأزق الذى يقع فيه نتيجة لوجود مثل هذه السلع ، فترك الباب مفتوحاً لإخراجها من دائرة النظرية ، أو باعتبارها استثناء على النظرية شأن كل نظرية لا تخلو من الاستثناءات.

والسلع التى تندرج تحت القسم الثانى ، هى السلع التى تنتج فى ظروف الغلة الثابتة وهى بالتالى هى السلع التى تكون الغالبية العظمى من الإنتاج ، وأما الناتج الزراعى ، فإن القيمة تتوقف فيه على أساس المعروض من السلع فى السوق

وبما ان العرض غير ثابت إذ يتأثر بظروف خارجية ، فإنه وجد ان النوع الثانى هو الجدير بالاهتمام فى تقرير قيم الأشياء .

وقد انتهى ميل بعد مناقشة طويلة لظروف الإنتاج على أساس هذا التقسيم أنه لو تركنا القسم الأول وهو لا يكون إلا نسبة ضئيلة من الإنتاج الكلى ، وبالنظر إلى عدم التحكم فى القسم الثالث فإن نفقة الإنتاج هى التى تقرر القيمة الطبيعية للسلعة .

نقد نظرية نفقة الإنتاج :

١ - إذا نظرنا إلى النظرية فى مضمونها العام نجد أنها وإن كانت امتدادا لنظرية العمل ، إذ أخذت فى اعتبارها جميع عناصر الإنتاج فإنها قد أعطت لجانب العرض أهمية كبرى ، وأهملت كل ما للطلب من أثر .

ولكن ليس معنى هذا أنها أعطت جانب العرض ما هو جدير به من الاهتمام لأننا لو حللنا جانب العرض حسب ما ذهبت إليه هذه النظرية ، نجد أن النفقة فى حد ذاتها لا قيمة ما لم تقترن ذكرها بذكر الكميات المنتجة . فعندما نقول أن نفقة سلعة ما كذا قرشا مثلا . فلا بد أن نذكر مع ذلك فى حالة إنتاج كذا طن أو متر ... وهكذا .

وإذا قيل أن الكمية المنتجة فى ظل المنافسة وفى غيبة الاحتكار ستتساوى مع الكمية المطلوبة ، فإن معنى ذلك أننا لا يمكن أن نعرف ما ننتجه مقدماً ، وبالتالى لا يمكن أن نقدر نفقة هذا الإنتاج ، قبل أن نعرف الكمية المطلوبة . فى حين أننا فى ظل النظام الاقتصادى الحاضر ننتج للسوق بناء على تنبؤات قد تخطىء أو تصيب وليس بناء على طلب سابق يمكن القول معه بكل تأكيد أن الكمية المطلوبة لابد وأن تساوى الكمية المعروضة .

فطالما أن المنتجين والمستهلكين لا يجلسون على مائدة واحدة ، فإن قرارات المنتجين قد تختلف عن قرارات المستهلكين ، ولا يجدى القول بأن المنتجين يمكنهم أن يتداركوا ذلك فى الفترة القادمة ، لأن أذواق المستهلكين لا تثبت على حال واحد مما قد يهبط الطلب على سلعة ما إلى حد الصفر فتعتبر سلعة بائرة .

ثم أن هذه النظرية وهى تبنى معلوماتها على أساس من النفقة فإنها لم تعطنا صورة كاملة عن العرض لاختلاف الكفاية الإنتاجية من شخص لآخر ومن وقت

لاخر • ففى بعض الاحيان تنتج مؤسسة ما بنفقات مرتفعة ، وفى احيان احرى تنتج هذه المؤسسة بنفقات منخفضة ، فأى نفقة تؤخذ فى الاعتبار • وإذا أخذنا متوسط النفقة ، فإن هذا المتوسط لا يمكن حسابه إلا بعد فترة معينة ، فتقرير القيمة فى فترة غير الفترتين اللتين حدث فيهما الإنتاج يجعل أساس القيمة مغايراً لنفقة الإنتاج فى هذه الفترة والتى قد تختلف اختلافاً كلياً عن الفترتين السابقتين وحتى لو أخذناها لفترة طويلة نسبياً ، فإن التغير الفنى طالما أنه مستمر فإن النفقة لابد وأن تكون أيضاً فى تغير مستمر • هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فإذا حدث وإن كانت مؤسسة واحدة تنتج سلعاً مختلفة إما متكاملة أو متصلة أو منفصلة ، فكيف توزع هذه النفقات بين السلع المختلفة ، وعلى أى أساس تقدير القيمة •

٣ - تتحدث هذه النظرية عن نفقة الإنتاج فى الفترة الطويلة ، وفى غيبة الإحتكار ، وهذا أمر يكاد يكون نظرياً ، إذ لم تسد المنافسة الكاملة بمعناها الصحيح فى يوم من الأيام ، والواقع هو أن الاحتكار أمر محتوم فى بعض الصناعات التى تكون الجزء الأكبر من الإنتاج ، بل أن التجارة لم تسلم أيضاً من النزعة الاحتكارية •

٤ - ويترتب على عدم وجود المنافسة الكاملة بمعناها الصحيح ، أنه لا يمكن التأكد من أن الموارد لا يساء استخدامها ، وهذا ما لم تأخذه النظرية فى الحسبان فقد تكون الموارد متوافرة ولكن نظراً لضعف الكفاية الإنتاجية ، أو لضعف فى الخلق أنو أزمة فى الضمير أن يساء استغلال الموارد •

وقد تعرضت نظرية نفقة الإنتاج إلى النقد مما جعل أصحابها يعدلونها إلى القول بأن القيمة إنما تتوقف على نفقة الإنتاج فى أسوأ الظروف التى يتم فيها الإنتاج، وكان ذلك ، لتلافى فكرة تحديد اختيار أى النفقات تؤخذ لتقرير القيمة •

نظرية نفقة إعادة الإنتاج :

لاحظ الاقتصاديان الأمريكيان كارى Cary ووكر P. A. Walkar عند مناقشتهما لأخطار التجارة ، أن قيمة الشىء وإن كانت تميل إلى أن تتساوى مع نفقة إنتاجه مقومة بالنقود ، فإن هذه القيمة قد لا تطابق تلك النفقة فى وقت معين إلا عن طريق الصدفة •

ومعنى ذلك أن السلعة التى قد تكون قد أنتجت فى فترة سابقة لا تساوى قيمتها فى الوقت الحاضر فى كثير من الحالات مع النفقة السابقة مقومة بالنقود وإذا

تساوت هذه القيمة مع تلك النفقة ، فإن هذا قد يكون من قبيل الصدفة مما لا يصح معه إقامة قواعد عامة للنظرية على أساس قد يقوم على مجرد الصدفة البحتة ولهذا فقد اقترحا أن تنسب القيمة لا إلى نفقات إنتاجها الأصلية ، وإنما إلى نفقات إعادة إنتاج هذه السلعة فى الوقت الحاضر .

وهذه النظرية إذا نظرنا إليها نظرة مجردة نجد أنها لم تأت بجديد يغير من هيكل نظرية نفقة الإنتاج ، وإنما يمكن اعتبارها تكملة للنظرية السابقة وتحسيناً فى طريقة قياس هذه النفقة .

وبالإضافة إلى ما سبق ، فإن نظرية نفقة الإنتاج ونظرية إعادة الإنتاج لم تحل لنا التناقض الذى واجه آدم سميث .

وقد تعرض مارشال لهاتين النظريتين ، فأشار إلى أن الأثر المباشر لنفقة إعادة الإنتاج هو أثر ضعيف نسبياً لا أهمية له ، وإذا كان مجرد الصدفة هو الذى يؤدى إلى تساوى قيمة الإنتاج الحالى بنفقات الإنتاج السابقة ، فإن الفكرة لا تكون صحيحة لمجرد وجود حالات قليلة تكون فيها القيمة السوقية لسلعة ما أقرب إلى نفقة إعادة إنتاجها .

٦ - نظرية المنفعة الحدية :

استمرت نظرية نفقة الإنتاج للقيمة تسود الفكر الاقتصادى حتى العقد الثامن فى القرن التاسع عشر ، حينما ظهرت نظرية المنفعة الحدية على يد زعماء مدرسة التحليل الحدى سانتلى جيفونز Jevons وكارل مينجر Menger وليون فالراس Walrea .

فقد توصل هؤلاء إلى نتيجة واحدة ، متبعين فى ذلك طرقاً مختلفة ، من مقتضاها أن قيمة الأشياء تتحدد بمنفعتها . ولكن ليس بمنفعتها الكلية مثل منفعة الماء أو الماس ، وإنما بالمنفعة النهائية المستمدة من الوحدات الأخيرة منها أى أنها اتخذت جانب الطلب وأهملت جانب العرض .

وفى هذا يقول جيفونز أن القيمة تعتمد كلية على الدرجة النهائية للمنفعة [1] وقد أطلق على المنفعة المستمدة من الوحدة الأخيرة من السلعة اسم

---

[1] Lee Reogin, Ibid, 490.

" المنفعة الحدية Marginal Utility " وهى عبارة عن المنفعة الشخصية التى يعلقها المشترى على هذه الوحدة من السلعة.

وقد اهتدى المفكرون إلى أن المنفعة الحدية تتناقص باستمرار بزيادة وحدات السلعة المستهلكة مستندين فى ذلك إلى أساس منطقى مؤداه أن الإنسان لا يمكنه أن يستمر فى استهلاك السلعة إلى ما لا نهاية، بل أن هناك حد يصل فيه المستهلك إلى حالة من الإشباع الكامل. وذلك بعد حصوله على كمية معينة من السلعة.

وهكذا نجد أن " لغز القيمة " الذى وقع فيه آدم سميث قد حل بطريقة مرضية. فصحيح أن منفعة الماء الكلية أكبر من منفعة الماس الكلية ، ولكن الوحدات المتتالية من الماء تقدر بقيمة (فى الاستعمال) تظل تتناقص ، بحيث أنه متى حصل الفرد على كميات كبيرة منه. فغن المنفعة الحدية للماء تكون قد تناقصت إلى مستوى منخفض يساوى الثمن المدفوع فيه فثمن الماء منخفض لأن منفعته الحدية صغيرة بعدما حصل المستهلك على كمية كبيرة منه. أما الماس فقيمته كبيرة لأن المتوفر منه مقدار صغير وبالتالى تكون المنفعة الحدية للماس أكبر من المنفعة الحدية للماء.

وعلى ذلك نجد أن هذه النظرية ترى أن العلاقة الحقيقية بين قيمة الشىء ومنفعته لا توجد مباشرة بين القيمة والمنفعة الكلية للشىء ، إنما توجد بين قيمة الشىء ومنفعته الحدية.